

الباب السادس

التدخين من الوجهة الاقتصادية

في هذا الفصل احصاءات غريبة ، وأرقام مخيفة تبين مدى ما ينفقه الفرد ، والمجموع على التدخين من أموال تتصاعد دخانا في الهواء — وفي هذا الفصل أيضا نرد ردا هادئا منطقيا على أولئك المغرضين ، أو السذج ، الذين يعترضون على محاربة التدخين بحجة ان الدولة تستفيد منه « جمركا » كبيرا .

ان آخر احصاء عن الدخان يقرر لنا ان ما ينفقه سكان جمهورية مصر على التدخين يبلغ ٣٩٦ و ٠٧٣ و ٣٨ جنيها في السنة الواحدة ... وتتقاضى خزانة الدولة عندنا مبلغ ١١٤ و ٨٩٨ و ٣٢ جنيها في السنة الواحدة ايضا رسوما جمركية على الدخان والسجاير

كما دلت الاحصاءات ايضا على ان عدد المدخنين بلغ ١٦

مليون تقريبا من مجموع سكان جمهورية مصر بينهم ١٠ مليون من الطبقة الفقيرة ، ٥ مليون من الطبقة المتوسطة ، و ٨٥٠ من الطبقة الثرية . وأن متوسط ما ينفقه الفرد على التدخين من الطبقة الفقيرة هو ٥ قروش يوميا . ومن الطبقة المتوسطة هو ١٢ قرشا ومن الطبقة الثرية هو ٥٠ قرشا في اليوم الواحد .

فتأمل مقدار الخسارة التي يلحقها المدخنون باقتصاديات بلادهم . وهم يتدفون هذه الملايين الطائلة في بالوعة لا قرار لها هذه الملايين التي لو وجهت الى مشروعات وطنية او اقتصادية . تحولت ارض هذا الوادي الى جنة زاهرة . ومئات جيوب ابنائه ثراء ومحت من ربوعه آثار الفقر والجهل والمرض .

حجة الايدى العاملة

من النظريات التي يبرر بها الدعاية للتدخين بعض طلاب الكسب الحرام . دعواهم بان انتشار التدخين يفتح ابواب

العمل لكثيرين من العمال والتجار غير أن المبتدئ في علم الاقتصاد يدرك لأول وهلة ما في هذا القول من مغالطة . لانه اذا كان الاستهلاك الكثير الذي لا يعود على الناس باية منفعة يفتح ابواب العمل للأيدى العاطلة . فان تهشيم الاطباق والمرايات واتلاف المحاصيل وحرق المنسوجات والعبث بالانتاج الاقتصادى فى جميع صورته . كل ذلك يعتبر من الامور ذات الفائدة الاقتصادية طالما يستدعى هذا التخريب تشغيل الأيدى العاملة لتعويض الخسارة التى نكثرفها بحماقتنا .

فالمغالطة هنا ظاهرة . حين نفترض ان الذى ننفقه من جهد ومال فى صناعة الدخان لا يمكننا ان نستخدمه فى زيادة الانتاج فى مرافق الحياة الاخرى التى تعود على البشرية بالنفع والرفاهية .

ان المدخن اذا لم يبذل نقوده فى التدخين فانه سينفقه فى شراء ما هو محروم منه من ضرورات الحياة كالملبس والطعام والاثاث . وحتى اذا كان مستوفيا لاسباب العيش والرفاهية جميعاً

فانه سيستخدمها في الاسواق المالية او الصناعية . او حتى يودعها في البنوك التي تستغلها . وفي جميع هذه الاحوال تدخل تلك الثروة في مضمار الانتاج وتنتهي اسباب العمل لكثيرين ان صناعة السجائر ليست عملاً رابحاً مفيداً الا للمنتج (صاحب المصنع الذي امتلاً وطفح . .) اما العامل فسيجد سبيل العمل النافع مفتوحة امامه في اى مرفق آخر . وهل كان العمال يموتون جوعاً قبل ان يعرف العالم صناعة الدخان ؟

اما المستهلك فلا ربح له الا الضرر . والمرض . فهل من العدالة ان نضحى بسعادة ستة عشر مليوناً من المستهلكين . في سبيل ٧٠ ألفاً . نعم فتد دلت الاحصاءات على ان الذين يكسبون عيشهم من صناعة السجائر وتجارها في مصر لا يتجاوز عددهم ٧٦ ألفاً بما فيهم عمال مصانع السجائر وموظفيها وتجارها ووسطاء التوزيع وغيرهم .

الخوف على ايرادات الدولة

يحاول لبعض المسفسطين ، أو المغرضين ، أو الناس « الطيبين »

أن يعترضوا على فكرة إبطال التدخين بحجة أن الحكومة تعتمد في ميزانيتها على بضعة ملايين من الجنيهات تنقضاها « كجمر ك » على اصناف الدخان التي ترد كل عام من الخارج .
ولكن مارأى هؤلاء السادة في أن الفكرة الأساسية في فرض هذه الضريبة الفادحة على الدخان ؛ إنما كانت في الاصل لمكافحة هذا الوباء ، لا بقصد تنمية موارد الدولة (راجع صحيفة !! من هذا الكتاب)

ولو أن المسألة مجرد فرض ضرائب وجمارك لانماء الميزانية دون نظر الى اعتبار أهم وهو مصلحة الشعب العامة وصحته لحق للحكومة أن تبيع دخول الافيون والحشيش مثلا نظير ضرائب باهظة او تبيع الدعارة والقمار ؛ لتحصل على ضرائب أبهظ وأنا واثق انها تستطيع أن تقاضى عنها مئات الملايين في كل عام !!

ثم ينسى أولئك المسفسطون أن المدخنين اذا اقتصدوا تلك الاموال التي تنفق على التدخين ؛ فسوف ينتعش السوق التجارى

ولاشك ؛ وينفق المدخن على ما هو محروم منه كما ذكرنا
 فتزيد الواردات من ماكينات المصانع الثقيلة والخفيفة . ومن
 أجهزة الراديو والتلفزيون والسيارات وآلات تكيف الهواء
 وآلات الري والحراث . . وسائر ما يستدعيه انفاق المدخن من
 استهلاك الدخان فيما يعود على المدخن بالثروة والصحة
 والتقدم الاجتماعي .

تدهور اقتصاديات المدخنين

من الظواهر الجديدة بالاهتمام ان اثمان السجائر متجهة دائما
 نحو الارتفاع . ومع هذا فان المدخنين لا يحاولون الاقلاع —
 ولا حتى الاقلال — منها بل ان استهلاك الدخان آخر في
 الارتفاع على مدى الايام .

فالفلاح المصرى ينفق عشرين مليوناً من الجنيهات سنوياً
 على هذا السم . يقطعها من قوت عياله ليحرقها في الهواء . بل يبلغ
 ببعض الفلاحين الهوان ان يجبر الواحد منهم زوجته واولاده

وبناته على ان يعملوا اجراء لينفق ما جمعوه طول يومهم على الدخان والشاي .

وكم من عامل لا يزيد اجره اليومي عن عشرين قرشا يصرف منها ه قروش يوميا على التدخين بينما يموت اولاده من سوء التغذية .. او من حاجتهم الى كساء صالح يحفظهم من التعرض للسل ولا خبث العلال والامراض .

وكم من موظف لا يستطيع سكنى شقة صحية نظفية . لان راتبه لا يسمح له باعتماد ميزانية محترمة لمسكنه . بسبب انفاقه على التدخين .. ولوانه اضاف بضعة الجنيهات التي تستهلكها السجائر منه شهريا على ميزانية مسكنه لئلا يمكنه ان يعيش في شقة صحية جميلة تقيه شر الروماتزم والبعوض والمalaria . وسائر العلال التي مصدرها سكناء الوضيعة .

وكم من بائع يسير بين عملائه بملابس رثة تنفر منه الزبائن . بينما لو اتفق ثمن السجائر على ملبسه لكان انظف واوجه من كثير

من اولاد الذوات .

وان ننس لاتنس ملايين اخرى هي خسارة محققة تنشأ من
ضعف انتاج المدخنين وقلة جهدهم في العمل من جراء اضطراب
حالتهم الصحية والمادية .

سببه عقب سيجارة

امسك دفتر الاحوال في أى نقطة من نقط بوليس المطافىء
وتصفحه لكي تقف على أسباب الحرائق التى تدمر المدن أو المنشآت
الصناعية أو التجارية أو خلافا

واذا أعوزك الفراغ لكي تتأكد بنفسك ، ففي امكانك أن
توليننا ثقتك ، ونحن نجيبك فى الحال ، اجابة تعزها الاحصائيات
الرسمية فى دفاتر البوليس - نجيبك اجابة مذهشة غريبة تسترعى
الانظار لخطورتها اذ أن مرارة فى المئة من الحرائق أسبابها ...
عقب سيجارة ! ..

تلك حال لا يعوزها تعقيب ولا تعليق . مادمننا جميعا نعرف
 ما تلتهمه نيران هذه الحرائق من آلاف الاموال فضلا عن
 خسائر الارواح . والواقع أنه لولا التدخين ما حمل أحدنا في جيوبه
 علبة الثقاب (الكبريت) في غدوه ورواحه .. تلك العلبة الخطرة
 التي مكانها الطبيعي في الواقع هناك في المطبخ:
 في المطبخ لاغير !

الحرج الاجتماعي

والحرج الاجتماعي لا يخرج أيضا عن كونه أحد
 مسببات الاضرار المادية ..

فأن مقتضيات المعيشة وأساليبها ؛ وعلاقة الانسان بهذا
 المجتمع تحتم عليه التمسك بتقاليد معينة لا مناص منها . فمثلا لكل
 منارئيس في عمله يحتم عليه الواجب احترامه ، وحتى أصحاب المهن
 الحرة يستلزم عملهم مقابلة الكثيرين من ذوى المقامات التي تعملهم

ثم ان آباءنا واعمامنا ودى قربانا الاكبر منا سنأ . . وكل هؤلاء قد جرى العرف على أن التدخين فى حضرتهم يعد خروجا عن اللياقة والادب . ولسكننا من ناحية أخرى كثيرا ما تأخذنا الغيرة لكرامتنا فى هذا المقام . ومن هنا نرى ما يحدث من أزمات أدبية يحدثها التدخين . فقد يفاجئ المدخن أحد هؤلاء الذين يحتم عليه الواجب احترامهم . ويكون فى الوقت نفسه بين اصدقائه أو مع خطيبة أو صديقة له فيعز عليه أن يلقي سيجارته . وقأبى عليه كرامته أن يظهر بمظهر المرؤوس المستكين الواجف . وتعمل كل هذه المنازعات فى نفسه . فاذا به يظهر بمظهر المرتبك الحائر . ويكون منظره ادعى فى هذه الحالة الى السخرية سواء رجح كفة كرامته ، أو كفة طاعته وإذعانه .

ليس هذا هو الموقف الخرج الوحيد الذى ينكب به المدخن فى الحياة العادية . فى عربات الترام . والسكة الحديد . والصالونات وغيرها ، كثيرا يتدمر الجالسون قرب المدخن من رائحة التبغ

البنغيض، وقد يعلنون تدميرهم هذا وقد يكتمونونه . وفي كلا الحالتين يكون المدخن شخصية غير محبوبة بالنسبة للذين حوله .

حادث تاريخي مخرج

ولعل من المناسب أن نروي هنا هذا الحادث التاريخي الذي كان السبب فيه سيجارة . . سيجارة . وأوشك أن يحدث أزمة سياسية بين مصر وفرنسا .

ففي عهد الخديوي اسماعيل كان يتولى ادارة البحرية مدير اشتهر بالحزم والتعصب وكان مقر عمله بالترسانة وعقب توليته البحرية أصدر أمر يحذر فيه التدخين داخل الترسانة وينذر كل من تحدّثه نفسه بالتدخين بالعقاب الشديد . وشاء سوء الطالع أن يكون أحد قواصي قنصلية فرنسا أول من نال العقوبة لوقوعه في المحذور. فقد دخل الى الترسانة في مهمة وفي وفه سيجارة فمنعه (الديبان) من الدخول الا اذا تنازل عن سيجارته

وأصر القواص على عدم اذعانه لاوامر العسكرى واعتبر ذلك ماسا بكرامته ولما رأى العسكرى منه عنادا رفع أمره الى المدير الذى أمر باستدعائه اليه ولما مثل بين يديه أمره بوضع السيجارة فى عمامته فرفض القواص وثار ثائرة المدير فامر أن يجلد الرجل خمسين جلدة ثم يزج فى السجن (الزفر) وهو المعروف الان بالبرج الزفر ولما علم قنصل فرنسا بما اصاب تابعه غضب وعد هذه المعاملة ماسة بكرامته كممثل لدولة لها مركزها واخذ طريقه الى المدير وطلب منه اطلاق سراح تابعه فرفض الطالب فى شدة عدها القنصل اهانة له وخرج من المكتب مهددا متوعدا

واسل القنصل تقريرا بالحادث الى القنصل جنرال بالقاهرة الذى سارع وقدم احتجاجا كتابيا .

وتبودلت المكتب بين القنصلية الفرنسية والجهات المختصة واتسعت المسألة وكادت أن تأخذ دورا خطيرا — وأشيع وقتئذ أن الاسطول الفرنسى تحرك من موانيه قاصدا المياه المصرية —

لولا أن تدراك الأمر رئيس الحكومة المصرية واشرف على التحقيق الذى اشترك فيه جميع قناصل الدول فاتضح لهم أن الخطأ وقع نتيجة تصرف القنصل وتابعه وارسالت نتيجة التحقيق الى فرنسا فأمرت بتغيير القنصل وبذلك انتهت المشكلة .

